

دلائل الإعجاز

كالتكرير فهو يجيء من بَعْدِ نفوذِ الحكمِ ولا يكونُ تقديمَ الجارِ مع المجرورِ الذي هو قولُه عن أحسابهم على الضمير الذي هو تأكيدٌ تقديمًا له على الفاعلِ لأنَّ - تقديمَ المفعولِ على الفاعلِ إنما يكونُ إذا ذكرتَ المفعولَ قبلَ أن تذكرَ الفاعلَ . ولا يكونُ لكَّ إذا قلتَ : " وإِنَّ ما أَدْفَعُ عن أحسابِهِم " سبيلُ إلی أن تذكرَ المفعولَ قبلَ أن تذكرَ الفاعلَ لأنَّ - ذكرَ الفاعلِ هاهنا هو ذكرُ الفعلِ من حيثُ إِنْ الفاعلَ مستكينٌ في الفِعْـلِ فكيف يتصَوَّرُ تقديمُ شيءٍ عليه فاعرِفُه .

واعلمُ أنك إِنْ عمدتَ إلی الفاعلِ والمفعولِ فأخترتَهُما جميعاً إلی ما بَعْدِ إلابَّ فإنَّ الاختصاصَ يقعُ حينئذٍ في الذي يلي " إلابَّ " منهما . فإذا قلتَ : ما ضربَ إلابَّ عمرٌو زيداَّ كان الاختصاصُ في الفاعلِ وكان المعنى أنك قلتَ : إلابَّ الضاربَ عمرٌو لا غيرُه . وإِنْ قلتَ : ما ضربَ إلابَّ زيداَّ عمرٌو كان الاختصاصُ في المفعولِ وكان المعنى أنك قلتَ : إلابَّ المضروبَ زيدٌ لا مَن سِواه . وذكُـمُ المفعولَينِ حكمُ الفاعلِ والمفعولِ فيما ذكرتُ لك . تقولُ : لم يَكُـسُ إلابَّ زيداَّ جبةً . فيكون المعنى أنه خصَّ الجبةَ من أصنافِ الكُـسوةِ . وكذلك الحكمُ حيثُ يكونُ بدلَ أحدِ المفعولِ جارٌ ومجرورٌ كقولِ السيِّدِ الحميِّريِّ - السريعِ - : .

(لَوُ خُيِّـرَ المُنْدَبِرُ فُـرُـسَانَهُ ... ما اخْتارَ إلابَّ مِنْكُمْ فَارِسا) .

الاختصاصُ في " مِنْكُمْ " دونَ " فَارِسا " . ولو قلتَ : ما اختارَ إلابَّ فَارِساَّ مِنْكُمْ صارَ الاختصاصُ في " فَارِساَّ " .

واعلمُ أنَّ الأمرَ في المبتدأ والخبرِ إِنْ كانا بَعْدِ " إلابَّ " على العبرةِ التي ذكرتُ لك في الفاعلِ والمفعولِ إذا أنتَ قدَّمتَ أَحَدَهُما على الآخَرِ . معنى ذلك أنك إِنْ تركتَ الخبرَ في موضِعِهِ فلم تقدِّمِـه على المبتدأ كان الاختصاصُ فيه . وإِنْ قدَّمتَـه على المبتدأ صارَ